

الفصل الأول

نظرة عامة حول أداء الاقتصاد والصناعة
في الدول العربية عام 2008





1-1 التطورات الاقتصادية للدول العربية عام 2008

وفي عام 2008 ، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية 1.88 تريليون دولار مقابل 1.45 تريليون في عام 2007 ، محققا بالتالي زيادة قدرها 29 % ، مما أدى إلى تحسن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية الذي ارتفع من 4660 دولار إلى 5896 دولار بواقع 11.3 % (ملحق 4/1).

معدل النمو في الدول العربية غير النفطية

شهدت اقتصادات البلدان غير النفطية عام 2008 زيادة غير مسبوقه في الأسعار العالمية للسلع الأساسية، و لاسيما في الطاقة والحبوب ، كما عانت من آثار الأزمة المالية الدولية التي ضربت بشكل رئيسي القطاع العقاري وتسببت في انخفاض أنشطة قطاعات التصدير الرئيسية.

و تأثرت بلدان عديدة مثل المغرب وتونس ومصر والأردن بالأزمة المالية الدولية في النصف الثاني من عام 2008 وبدأت بعض الصناعات والقطاعات السياحية وتحويلات العمال الأجانب في الانخفاض.

ومع ذلك ، نجحت الدول غير النفطية في الحفاظ على وتيرة نمو جيدة عام 2008 ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل أهمها، استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفاع الاستثمارات المحلية والطلب الداخلي ومواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

ففي مصر، بلغ معدل النمو 7.2 % عام 2008 بفضل الأداء الجيد للصناعة التحويلية وقطاعات البناء والعقار والسياحة ، وتزايد الاستثمار الخاص كما بلغت قيمة مداخيل الاستثمار الأجنبي المباشر 13 مليار دولار عام 2008، مما جعل مصر أهم مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر بعد السعودية والإمارات (ملحق 10/1).

أما في تونس، فقد بلغ معدل النمو 4.4 % عام 2008، ويعزى هذا الأداء الجيد مباشرة إلى تطور الزراعة وتزايد الاستثمار الحكومي في البنية التحتية وكذلك إلى استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الذي بلغت قيمته 2.6 مليار دولار عام 2008 (ملحق 10/1).

وفي المغرب، بلغ معدل النمو 5.4 % عام 2008 مقابل 2.7 % في العام السابق نتيجة للارتفاع الكبير في القيمة المضافة للقطاع الزراعي ومواصلة نمو قطاعات أخرى كالصناعة التحويلية وقطاع البناء والعقار وتزايد الاستهلاك المحلي.

أما بالنسبة للأردن، فعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، فقد بلغ معدل النمو 5.6 % بفضل الأداء الجيد للصادرات وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بقيمة 1.2 مليار دولار.⁽³⁾

معدل النمو في الدول العربية النفطية

سجل نمو اقتصادات الدول المصدرة للنفط انخفاضا نسبيا عام

شهدت البلدان العربية خلال عام 2008 تغيرات سريعة في وضعها الاقتصادي، حيث واصلت أسعار النفط والغاز والمواد الخام ارتفاعها السريع خلال النصف الأول من عام 2008 مما نتج عنه عائدات نفطية مهمة لهذه البلدان. كما شهدت في نفس الوقت ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد الخام الأمر الذي تسبب في خلق وضع يتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في كثير من بلدان المنطقة.

ولقد أدت الأزمة المالية العالمية منذ يوليو 2008 إلى حدوث تغيير مفاجئ في الظرفية العالمية حيث تراجعت أسعار النفط والمواد الخام بشكل حاد مما تسبب في خسائر فادحة للدول المصدرة للنفط وفي عجز في التجارة وفي الميزانية للدول الأخرى.

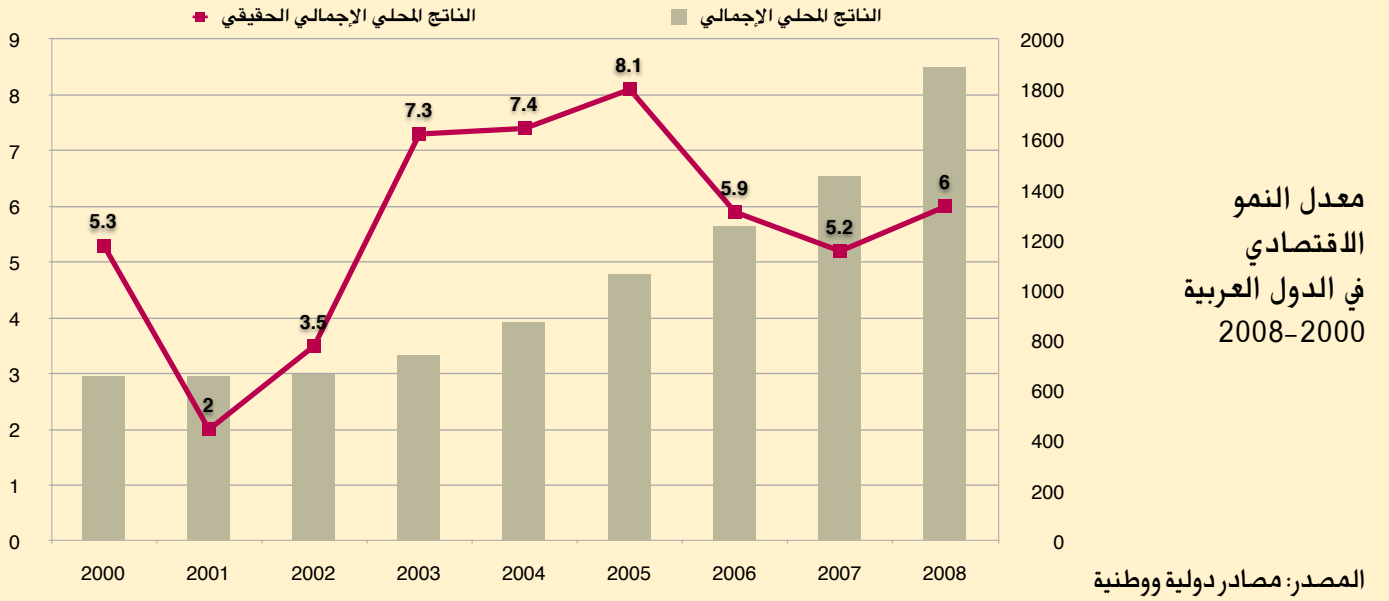
وبالرغم من هذا، لم تؤثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية خلال عام 2008 بشكل كبير، حيث حققت أداءاً اقتصادياً جيداً بلغ معدل نموه 6 % مقابل 5.7 % في عام 2007. ويعزى هذا الأداء الجيد أساساً إلى الارتفاع الحاد في عائدات النفط الذي كان له أثر إيجابي على جميع الدول العربية، وإلى ارتفاع السلع الأساسية والنمو المستمر في الطلب المحلي.

إلا أنه، وبالرغم من النتائج الجيدة نسبياً مقارنة بالأعوام المنصرمة، لازالت نتائج المنطقة العربية متدنية مقارنة بمناطق أخرى من العالم حيث إن نسبة 6 % من النمو تبقى ضعيفة مقارنة مع دول آسيا ودول المحيط الهادي التي سجلت 10 % كمعدل نمو اقتصادي، وكذا دول جنوب آسيا التي بلغ معدل نموها 8.4 % ومن جهة أخرى ارتفع معدل التضخم عام 2008 وأصبح من التحديات الكبيرة التي تواجه الدول العربية وينبغي مواجهته . ويرجع هذا إلى استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية كما ساهم تزايد الطلب على الوقود الحيوي في ارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية الأساسية. وقد شهدت دول الشرق الأوسط أعلى معدلات التضخم، ويعزى ذلك غالباً إلى العوامل التي سلف ذكرها، بالإضافة إلى زيادة السيولة الناجمة عن الفوائض المالية في الدول المصدرة للنفط.

النمو الاقتصادي

حققت الدول العربية أداءاً اقتصادياً جيداً للعام السادس على التوالي على الرغم من وصول الأزمة إلى ذروتها في النصف الثاني من عام 2008. ويرجع هذا الأداء الاقتصادي إلى ارتفاع عوائد النفط والمواد الخام الأساسية وقوة الطلب الداخلي، بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات العربية.

⁽³⁾ الأونكتاد، قاعدة البيانات، 2009.



معدل النمو
الاقتصادي
في الدول العربية
2008-2000

المصدر: مصادر دولية ووطنية

النفطية مجتمعة مع زيادة الاستثمار الأجنبي في الدولة حتى أواخر عام 2008.

واصل اقتصاد الإمارات أداءه الجيد بشكل ملحوظ عام 2008 حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 7.4 % ولقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2003 - 2008) حيث تزايد من 88.55 مليار دولار عام 2003 إلى 198.67 مليار دولار عام 2007 مما جعلها أحد أقوى اقتصادات الدول العربية.

ويعزى هذا الأداء الجيد إلى تواصل ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية والإنفاق الحكومي، ونمو القطاع غير النفطي.

وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية فقد واصلت الجزائر للسنة الخامسة على التوالي تحقيق أداء اقتصادي جيد حيث قدر معدل النمو عام 2008 بنسبة 3.5 % مقابل 3 % في عام 2007 وذلك بفضل التوسع الذي شهدته بعض القطاعات مثل البناء والخدمات والبنية التحتية و برامج الاستثمارات العمومية الضخمة التي تقوم بها الحكومة الجزائرية.

الاستثمار المحلي

أصبح الاستثمار المحلي المحرك الأول للنمو في الدول العربية. بينما كان النمو يعتمد على الاستهلاك المحلي في بداية هذه العشرية، تزايدت نسبة مساهمة الاستثمار المحلي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل ارتفاع مداخيل النفط والمواد الأساسية ووفرة السيولة.

وبلغت نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية 25.6 % عام 2008 مقابل 23.5 % عام 2007. وسجلت كل

2008 مقارنة مع العام السابق، حيث انخفض معدل النمو من 6.2 % عام 2007 إلى 5.8 % عام 2008، وذلك بسبب الانخفاض الطفيف في إنتاج النفط الخام⁽⁴⁾ مما نجم عنه انخفاض في معدلات النمو لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات والكويت.

إلا أن النمو بقي في معظم الدول النفطية جيدا بفضل الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، الأمر الذي مكن هذه الدول من مواصلة تمويل برامج واسعة في البنية التحتية والبناء والخدمات والصناعة والنقل والاتصالات كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى الزيادة في الاحتياطات الخارجية وفي تغذية الصناديق السيادية لدى هذه الدول.

وأهم ما ميز اقتصادات الدول المصدرة للنفط في الأعوام الأخيرة خاصة خلال عام 2008 هو أن ارتفاع أسعار النفط ساهم في توسع القطاع غير النفطي حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في دول الخليج 7.2 % عام 2007 بينما لم يتجاوز متوسط معدل النمو نسبة 5 % خلال الفترة 1998-2002.

أما بخصوص العربية السعودية، فقد بلغ معدل نمو 4.4 % عام 2008. وقد مكن ارتفاع عوائد النفط من إنجاز مشاريع استثمارية ضخمة في البنية التحتية ومنها إنشاء أربع مدن اقتصادية مما أدى إلى تنمية قطاعات العقار والتربية والصحة والماء والكهرباء وسائر المرفقات العامة.

كما شهدت الكويت نمواً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 158 مليار دولار عام 2008 مقارنةً بعام 2007 حيث كان 112 مليار دولار، مدعوماً بأسعار النفط القوية وحجم الصادرات

(4) يرجع هذا الانخفاض إلى محدودية قدرة الإنتاج من جهة، وإلى ما تفرضه الأوبك من حصص على الإنتاج.



نظرة عامة حول أداء الاقتصاد و الصناعة في الدول العربية عام 2008

ذات الاقتصاد الناشئ. وتقدر نسبة ارتفاع معدل التضخم في الدول العربية بـ 10.2% عام 2008 مقابل 7.3% عام 2007. وتعزى الزيادة المسجلة في معدلات التضخم في عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007، في معظم الدول العربية إلى زيادة أسعار السلع الغذائية، وارتفاع أسعار الوقود، وزيادة حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي. ففي الدول العربية المصدرة للنفط، يعزى ارتفاع الطلب المحلي إلى زيادة الإنفاق الحكومي والخاص نتيجة ارتفاع عوائد صادرات النفط خلال السنوات القليلة الماضية. وفي المقابل، أدى ارتفاع تكلفة استيراد النفط والسلع الغذائية في الدول المستوردة لهذه السلع إلى زيادة الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ، وبوجه خاص، في الأردن وتونس والسودان ولبنان ومصر واليمن.

التجارة الخارجية والتجارة العربية البينية الصادرات

واصل أداء الصادرات للدول العربية تحسنه إذ بلغت الصادرات العربية 1.06 تريليون دولار عام 2008 مقابل 798 مليار دولار عام 2007 (ملحق 7/1)، إلا أن هذا الأداء الجيد يعود إلى تسارع ارتفاع أسعار النفط أكثر منه إلى التزايد الحقيقي في قدرات الإنتاج، حيث هناك ارتباط قوي بين تزايد الصادرات العربية و أسعار النفط العالمية

ومقارنة مع باقي دول العالم، تجاوزت قيمة الصادرات العربية صادرات دول أمريكا الوسطى والجنوبية التي بلغت قيمة صادراتها 561 مليار دولار، وروسيا التي بلغت قيمة صادراتها 472 مليار دولار.

بينما لا تزال المنطقة العربية بعيدة عن حجم صادرات الاتحاد الأوروبي والذي يفوق صادرات المنطقة العربية بست مرات، والدول الآسيوية بأربعة أضعاف.

وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت اقتصادات الدول العربية انفتاحا متناميا نحو الخارج خلال الفترة (2003-2008) حيث تزايدت نسبة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة إقليمية من 38% عام 2003 إلى 56% عام 2008 (جدول 3/1)، أي حوالي نصف ما تنتج الدول العرب كما تزايدت حصة الدول العربية في التجارة العالمية تدريجيا خلال نفس الفترة من 4% عام 2005 إلى 6% عام 2008. إلا أنه لا تزال هذه الحصة ضعيفة نسبيا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الذي فاقت حصته 37% والدول الآسيوية التي بلغت حصتها في التجارة العالمية 27% حيث تمثل الصين لوحدها ثاني أكبر مصدر في العالم.

الواردات

أما بالنسبة لواردات الدول العربية، فلقد تزايدت عام 2008 حيث بلغت قيمتها 641 مليار دولار. وعلى الرغم من الأزمة المالية العالمية التي شهدت ذروتها في النصف الأخير لعام 2008، فقد سجل مجموع الدول العربية فائضا تجاريا بلغ 387 مليار دولار

جدول 1/1

الإستثمار المحلي في الدول العربية 2008 (%)

الدولة	معدل الإستثمار	معدل نمو الإستثمار
مجموع الدول العربية	25.6	32.6
الأردن	37.6	27.6
الإمارات	28.4	67.7
البحرين	28	39.5
تونس	27.8	24.1
الجزائر	37.4	37.3
جيبوتي	19.1	14.3
السعودية	20.8	19.2
السودان	20.2	12.2
سورية	27	27.8
العراق	20.6	49.6
عمان	30.4	41.5
قطر	30.1	35.2
الكويت	18.9	15.5
لبنان	28.9	35
ليبيا	23.5	27.6
مصر	22.3	33.1
المغرب	35.9	26
موريتانيا	19	9.7
اليمن	24.2	24.7

المصدر التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2009

من الإمارات والعراق أعلى معدلات نمو في الإنفاق الاستثماري في الدول العربية بنسبة 67.7 في المائة و 49.6 في المائة على التوالي، تليهما عُمان بنسبة 41.5 في المائة، ثم البحرين والجزائر وقطر بمعدلات تجاوزت 35 في المائة (جدول 1/1). ويعد الارتفاع في معدلات نمو الاستثمار في هذه الدول إلى زيادة الإنفاق الاستثماري الذي صاحب ارتفاع عوائد النفط في هذه الدول وتسجيلها فوائض ومعدلات ادخار محلي مرتفعة، أما النمو المرتفع للاستثمار في العراق فهو نتيجة مواصلة جهود الإعمار وتطوير الطاقة الإنتاجية فيه، وفي قطر مرجعه إلى استكمال عدد من المشاريع خاصة في قطاع الغاز المسال وفي قطاع البناء السكني والصناعي.

التضخم

سجل معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة ارتفاعا ملحوظا عام 2008، على غرار ما وقع في أغلب الدول النامية أو

جدول 2/1

معدل التضخم في الدول العربية (%)

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002-1998	
14.9	5.4	6.3	3.5	3.4	1.6	1.2	الأردن
11.5	11	9.3	6.2	5	3.2	2.9	الإمارات
3.5	3.4	2.2	2.6	2.3	1.7	-0.8	البحرين
5	3.1	4.5	2	3.6	2.7	2.6	تونس
4.5	3.7	2.5	1.6	3.6	2.6	2.7	الجزائر
12	5	3.6	3.1	3.1	2	1.3	جيبوتي
9.9	4.1	2.3	0.6	0.4	0.6	-0.7	السعودية
14.2	8	7.2	8.5	8.4	7.7	10.9	السودان
14.5	4.7	10	7.2	4.4	5.8	-1.1	سوريا
12.6	5.9	3.2	1.9	0.7	0.2	-0.3	عمان
15	14	11.8	8.8	6.8	2.3	1.6	قطر
10.5	5	3.1	4.1	1.3	1	1.5	الكويت
10.7	4.1	5.6	-0.7	1.7	1.3	1.2	لبنان
10	6.7	3.4	2.0	-2.2	-2.1	-3.1	ليبيا
11.7	11	4.2	8.8	8.1	3.2	3.1	مصر
3.9	2	3.3	1	1.5	1.2	1.8	المغرب
7.3	7.3	6.2	12.1	10.4	5.3	5.9	موريتانيا
10.8	11.7	10.8	9.9	12.5	10.8	10.9	اليمن

المصادر: قاعدة المعلومات لصندوق النقد الدولي 2009 و مصادر وطنية

ويأتي كمحصلة لزيادة الفائض من عشر دول عربية وأهمها الدول النفطية و على رأسها السعودية والإمارات. ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، الناجمة عن التزايد المطرد في الأسعار العالمية للنفط. (ملحق 5/1) من جهة أخرى، ازداد عجز الحساب الجاري خلال عام 2008 في معظم الدول غير النفطية كالأردن والمغرب وسوريا ولبنان

جدول 3/1

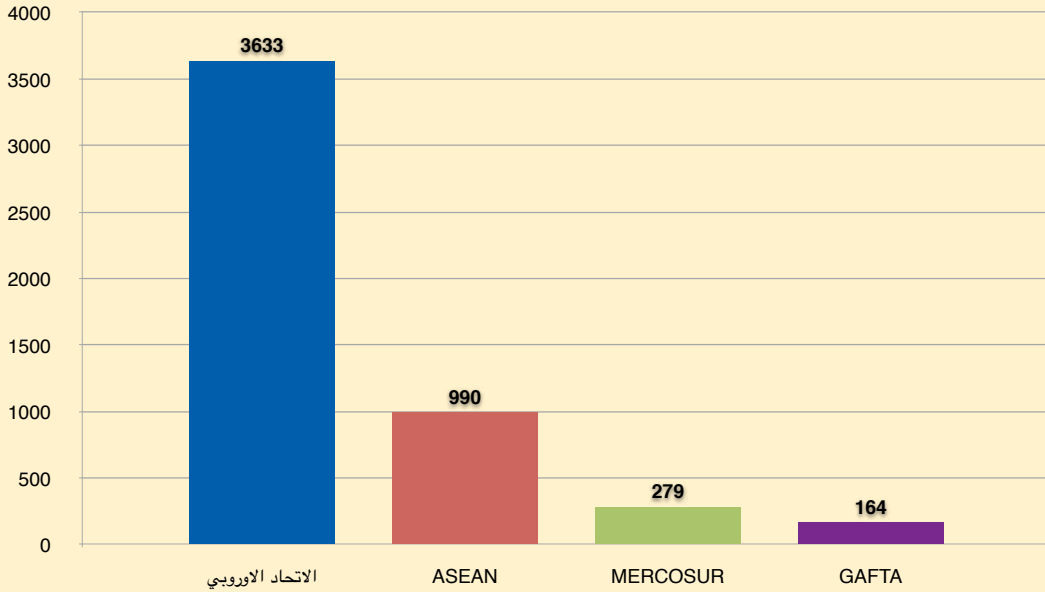
التجارة الخارجية وتنافسية الصادرات العربية 2003-2008

2008	2007	2006	2005	2004	2003	
1066	797	620	501	387	279	الصادرات (مليار \$)
653	541	435	366	294	226	الواردات (مليار \$)
387	268	251	201	105	105	صافي الحساب الجاري (مليار \$)
57	50	49	47	44	38	نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (في المئة)
15.7	13.7	12.4	10.7	9.1	7.5	الصادرات في العالم (ترليون \$)
6	5.2	5	4.7	4.2	3.7	نصيب الصادرات العربية في صادرات العالم
8	8	9	8.5	9	8.9	نصيب الصادرات العربية البينية في إجمالي الصادرات العربية

مصدر: منظمة التجارة العالمية WTO و التقرير الصناعي العربي AIDMO



شكل 2/1



الصادرات البينية
حسب التكتلات
لعام 2008
(مليار دولار)

المصدر: WTO, 2009.

مليار دولار) مقارنة مع باقي الكتل التجارية في العالم حيث بلغت الصادرات الأوربية البينية 3.6 تريليون دولار، أي حوالي 22 ضعف الصادرات العربية البينية. أما الصادرات الآسيوية البينية، فقد بلغت 990 مليار دولار أي ما يعادل ستة أضعاف الصادرات العربية البينية.⁽¹⁾ (شكل 2/1)

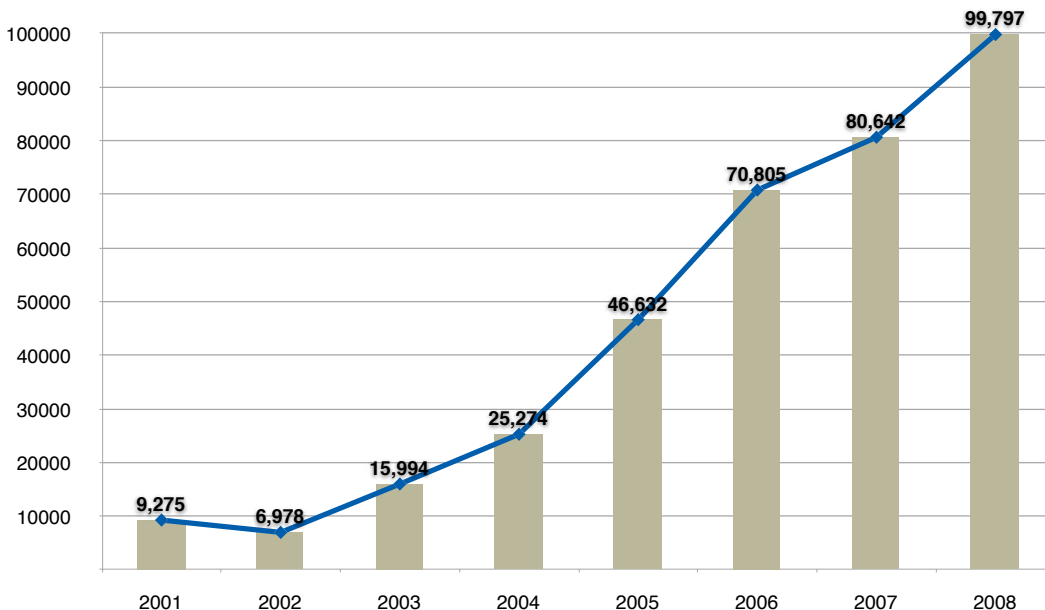
الاستثمارات الأجنبية المباشرة

واصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تدفقها نحو الدول العربية وبدأت تلعب دورا هاما في اقتصادات الدول العربية بالنظر

واليمن. ويعزى ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها: الارتفاع الكبير في أسعار السلع الغذائية والسلع الوسيطة وأسعار النفط وأسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار.

وتشكل دول آسيا الشريك التجاري الرئيسي للدول العربية حيث بلغت نسبة الصادرات العربية إليها 35 % يليها كل من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 18 % و9.8 % على التوالي. أما الصادرات العربية البينية، فلا تزال ضعيفة وتتمو بشكل طفيف حيث بلغ متوسط معدلها حوالي 8 % بين عام 2000 وعام 2008. وتعتبر الصادرات العربية البينية الأضعف (164

شكل 3/1



الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية 2008 - 2001 (مليون دولار)

المصدر: UNCTAD 2009.

⁽¹⁾ منظمة التجارة العالمية، 2009.

جدول 4/1

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (مليون دولار)

2008	2007	2006	2005	
1,954	1,950	3,219	1,774	الأردن
13,700	14,187	12,806	10,900	الإمارات
1,794	1,756	2,915	1,049	البحرين
2,761	1,618	3,312	782	تونس
2,646	1,662	1,795	1,081	الجزائر
38,223	24,318	18,293	12,097	السعودية
2,601	2,436	3,541	2,305	السودان
2,116	1,242	659	583	سوريا
87	141	96	24	الصومال
488	485	383	515	العراق
2,928	3,125	1,688	1,538	عمان
29	28	19	47	فلسطين
6,700	4,700	3,500	2,500	قطر
56	123	122	234	الكويت
3,606	2,731	2,675	2,624	لبنان
4,111	4,689	2,013	1,038	ليبيا
13,200	11,578	10,043	5,376	مصر
2,388	2,803	2,450	1,653	المغرب
103	153	155	814	موريتانيا
463	917	1,121	-302	اليمن
99,954	80,642	70,805	46,632	الإجمالي

المصدر: قاعدة الاحصاءات للانكثاد 2009

إلى قدرتها على ترقية الاستثمار الخاص ودعم النمو فيها. فخلال عام 2008، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 99.7 مليار دولار مقابل 80.6 مليار دولار عام 2007، أي بزيادة قدرها 23.6%.

ويفسر هذا النمو بوفرة السيولة المتأتية من عوائد النفط، والتي تم توظيفها في مشاريع مجدية وكذلك بمناخ الأعمال الجيد في غالبية الدول العربية، بالإضافة إلى تنامي الوعي بأهمية السوق العربية والتفاعل الاقتصادي مع المجال الأورومتوسطي.

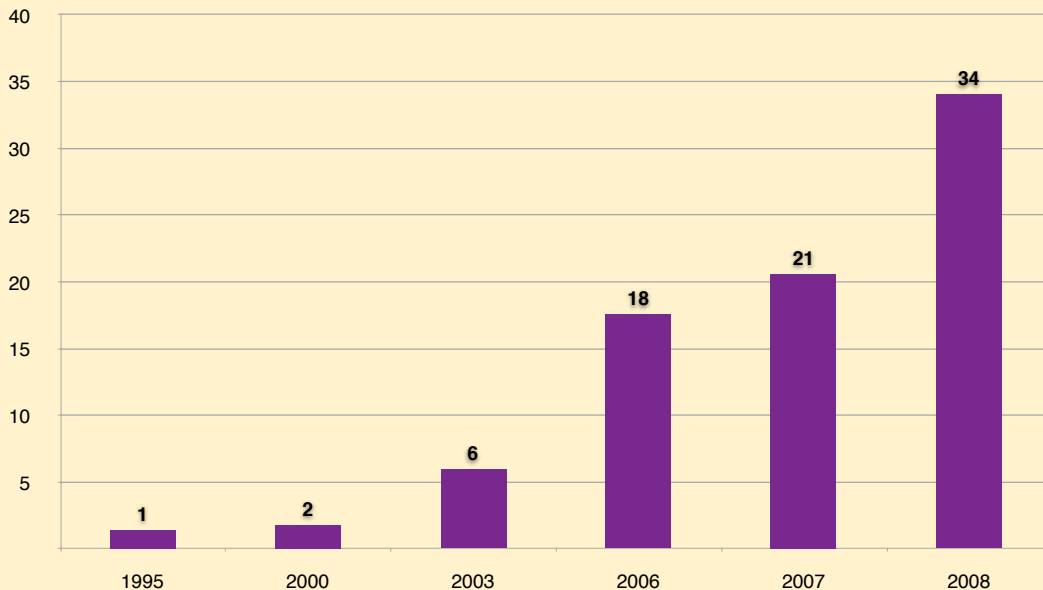
ولقد استقطبت ثلاث دول عربية الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استقطبت السعودية 38.2 مليار دولار والإمارات 13.7 مليار دولار ومصر 13.2 مليار دولار، أي ما يمثل تدفقات حوالي ثلثي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى المنطقة العربية. كما توظف دول الخليج أموالها في الخارج كاستثمارات أجنبية مباشرة منها 11% فقط في المنطقة العربية.

وما ميز المنطقة العربية في السنوات الأخيرة هو تنامي تدفق رؤوس الأموال بين الدول العربية حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات المباشرة العربية البينية من 1.4 مليار دولار عام 2000 إلى 34 مليار دولار عام 2008 حيث ساهمت بحوالي 35% من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتوجهة نحو الدول العربية. وفي ما يتعلق بالتوزيع القطاعي، تتركز معظم الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات إذ استحوذت على نسبة 62% من الإجمالي، ثم القطاع الصناعي الذي استحوذ على نسبة 28% من الإجمالي، ثم القطاع الزراعي بحصة بلغت 3% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية.

وتعزى هذه الظفرة الكبيرة للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية إلى عوامل عدة أهمها:

شكل 4/1

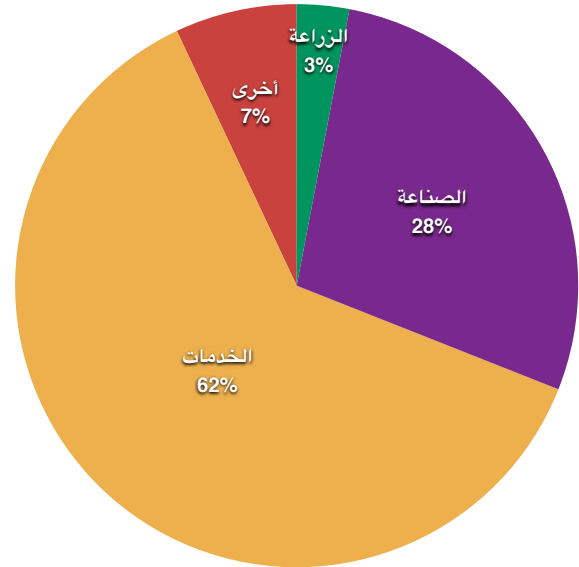
الاستثمارات العربية
البينية
2008 - 1995
(مليار دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2008



التوزيع القطاعي للاستثمارات
العربية البينية المباشرة
2008 (%)



المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008

أما بخصوص الصناعات الثقيلة، كصناعات الحديد والصلب والكيماويات والبلاستيك والأسمدة، فقد جذبت أيضا العديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2008.

ولقد استقطب قطاع الألمنيوم العديد من المشاريع الجديدة خاصة في الجزائر، كما عرف إنتاج الأسمدة قفزة هامة حيث استقطب عدة مشاريع جديدة خاصة في مصر والمغرب والأردن بفضل وفرة الفوسفات والغاز الطبيعي في هذه البلدان.

لكن على العموم، بقي تدفق الاستثمارات في الصناعات التحويلية كالنسيج والسيارات والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والصناعات الغذائية غير كاف لتحقيق أثرواسع على اقتصادات الدول العربية بهدف الوصول إلى تنمية مستدامة.

ويعزى النقص في جذب الاستثمارات الأجنبية نحو القطاع الصناعي إلى عدة عوامل، أهمها:

1- تباطؤ في تطبيق الإصلاحات الإدارية والتشريعية الخاصة بالاستثمار حيث يعاني المستثمرون كثيرا من الإجراءات الإدارية الطويلة والروتينية المعقدة لاسيما عند طلب الحصول على تراخيص الاستثمار مما يتطلب الكثير من الوقت والجهد ويؤثر سلبا على تنفيذ خطط الاستثمار لأصحاب المشاريع.

2- صعوبة الحصول على القروض خاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة. فبالرغم من تزايد البنوك الخاصة، تبقى البنوك الحكومية مهيمنة على السوق، الشيء الذي يقلل من التنافسية ومن وفرة وتنوع الموارد المالية.

3- غياب المعلومات والإحصاءات حول اللازمة لمعطيات الاستثمار الصناعي حيث يعاني المستثمرون من نقص في المعلومات الموثقة والإحصاءات البيانية الدقيقة في مجال الاستثمار التي تمكنهم من التخطيط العلمي السليم لمستقبل استثماراتهم.

4- محدودية البنية التحتية والتجهيزات الأساسية حيث بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت في سبيل توفير الهياكل والتجهيزات والخدمات وإنشاء مناطق حرة، إلا أنها لازالت تعتبر من أكبر المعوقات التي يعاني منها المستثمرون.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية تساهم في توفير الموارد المالية الضرورية لتنمية الاستثمار المحلي وتحسين مناهج الإدارة والتسيير كما تعمل على نقل التكنولوجيا وتعزز المهارات الفنية و تنافسية الصناعات المحلية وتوفير مناصب عمل جديدة. لهذا ينبغي أن تضع الدول العربية موضوع الاستثمار على رأس أولوياتها التنموية الحالية وذلك عبر توفير مناخ سليم لتطوير وتعزيز دور القطاع الخاص وتحسين الإطار التشريعي المتعلق ببيئة الأعمال وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي و خلق الوعي التنموي لدى الشعوب نحو أهمية و إستراتيجية التنمية الصناعية العربية ومردودها القومي الشامل على المدى الطويل .

● الفائض المالي المتراكم أساسا من العوائد النفطية في البلدان المصدرة للنفط كسبب رئيسي لهذه التدفقات نحو البلدان العربية.
● مواصلة سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة في الدول العربية.
● تطور أساليب الترويج القطرية و الانفتاح العربي البيني بشكل ملحوظ.

● تحسن مناخ الاستثمار في أغلب الدول العربية نتيجة للتدابير الإصلاحية التي نفذتها الحكومات العربية مثل الخصخصة وتطوير القوانين والأنظمة و الحوافز الاستثمارية لضمان حماية أكثر للاستثمارات العربية والأجنبية على السواء⁽²⁾.

● الارتفاع النسبي لمعدل عائد الاستثمار في بعض المشروعات الكبرى و الحيوية داخل الدول العربية مقارنة بنظيره في الخارج.

● ارتفاع طلب الاقتصادات النامية الكبرى كالصين والهند على مصادر الطاقة الهيدروكربونية والمواد الخام الأساسية.

● تزايد الوعي بأهمية السوق العربية وبالمجال الأورومتوسطي. وتستفيد صناعات مواد البناء، كالزجاج والإسمنت والمعادن من وتيرة النمو التي يشهدها قطاع البناء والاستثمارات الضخمة في البنية التحتية .

(2) تعتبر مصر والسعودية الدولة الأكثر إصلاحا في المنطقة العربية لعامي 2009 حسب تقرير «ممارسة أنشطة الأعمال» للبنك الدولي كما قررت الجزائر تشجيع الاستثمار الأجنبي عبر تبني مشروع قرار يتضمن عدة إجراءات لتبسيط الإجراءات الإدارية. ويقتضي هذا القانون إمكانية استعادة بعض مشاريع الاستثمار من امتيازات عقارية لمدة 20 عاما قابلة للتجديد وللإستبدال بتعهدات قانونية. كما قرر المغرب تخفيض نسبة الضرائب على الشركات.

5- عصرنة مناهج التعليم العام والخاص وتنظيم دورات تدريبية نوعية لتأهيل العاملين والكوادر المحلية بهدف مواكبة التطورات العالمية وتلبية حاجيات المستثمرين من الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة والإنتاجية العالية.

6- القيام بمبادرات على النطاق الإقليمي عبر تطبيق محتوى الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف لتوفير مناخ أعمال ملائم وإقامة هيئات موحدة لترويج الاستثمار وتسهيل إجراءات رخص تنفيذ المشروعات.

7- إيجاد بنك معلوماتي متخصص مزود بأحدث التجهيزات والأساليب المعلوماتية والأحصاءات و المؤشرات الدقيقة و ذلك لتزويد المستثمرين والممولين وصناع القرار والباحثين والمبدعين والمبتكرين بأحدث وأدق المعلومات والبيانات والمؤشرات المتعلقة بالاستثمار عامة وبالاستثمار الصناعي خاصة.

كما ينبغي أيضا تعزيز التعاون جنوب-جنوب من خلال دعم الشراكة بين المؤسسات و تسريع وتيرة التكامل الإقليمي بهدف توسيع رقعة السوق ونجاعة ومردودية مشاريع الاستثمار. وعليه، ومن أجل تحفيز الاستثمارات الصناعية في الدول العربية ، ينبغي إتباع ما يلي:

1- تكثيف ومواصلة الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتشريعات الخاصة والمحفزة والجازبة للاستثمار.

2- ضرورة تطوير الحكامة الاقتصادية من أجل شفافية أكثر في السياسات والقوانين والقرارات الاستثمارية.

3- تفعيل دور القطاع المالي لتوفير القروض اللازمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.

4- تحسين الخدمات وتحديث الدراسات القطرية لتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

جدول 5/1

القيمة المضافة للقطاع الصناعي (مليار دولار)

عام	إجمالي القطاع الصناعي القيمة	ن.م.إ. (%)	إجمالي القطاع الاستخراجي القيمة	ن.م.إ. (%)	إجمالي القطاع التحويلي القيمة	ن.م.إ. (%)
1992	156,1	32.2	105,8	21.8	50,3	10.4
1993	145,8	29.9	96,9	19.9	48,9	10
1994	145,4	29.2	92,0	18.5	53,4	10.7
1995	161,2	30.2	103,4	19.4	57,8	10.8
1996	189,5	32.5	127,3	21.8	62,2	10.7
1997	195,8	32.3	129,6	21.4	66,2	10.9
1998	165,2	29.5	97,8	18	67,4	11.5
1999	201,9	33.6	131,3	22.2	70,6	11.4
2000	280,1	41.7	208,9	31.1	71,2	10.6
2001	250,5	37.9	179,5	27.3	71,0	10.6
2002	256,2	38.2	179,9	27	76,3	11.2
2003	298,2	40	216,9	29.2	81,3	10.8
2004	388,0	44.2	294,1	33.7	93,9	10.5
2005	523,8	48.9	414,0	38.8	109,8	10
2006	640,2	48.9	492,7	39.2	123,8	9.8
2007	742,9	51.1	601,5	41.2	141,4	9.6
2008	976,7	51.3	800,1	42.4	176,6	8.9

المصدر: مصادر وطنية وقاعدة بيانات الأمم المتحدة.
ن.م.إ. (%): نسبة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي



نظرة عامة حول أداء الاقتصاد و الصناعة في الدول العربية عام 2008

2-1 وضع الصناعة العربية عام 2008

شهدت الدول العربية في عام 2008 ارتفاعاً قياسيًّا في الأسعار العالمية للنفط والسلع الأساسية.

ومع ذلك ، تسببت الأزمة المالية العالمية منذ يوليو 2008 في تغيير مفاجئ في الظروف العالمية حيث تراجعت أسعار النفط والمواد الخام بشكل ملحوظ من 150 دولاراً في يوليو عام 2008 مقابل 40 دولاراً في أواخر عام 2008.

كما بدأت الأزمة المالية العالمية في التأثير على القطاعات التحويلية الرئيسية لبعض البلدان مثل المغرب وتونس ومصر والأردن في النصف الثاني من عام 2008.

وعلى الرغم من هذا واصل القطاع الصناعي للسنة السادسة نموه بفضل ارتفاع أسعار المحروقات حيث بلغت القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي 976,7 مليار دولار عام 2008 مقابل 742,9 مليار دولار عام 2007، حيث زادت بمعدل 30%.

وبذلك، استمر القطاع الصناعي في احتلال الصدارة في النشاط الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2008 حيث ساهم بنسبة 51% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة. ويعزى هذا الأداء الجيد أساساً إلى أهمية القطاع الاستخراجي الذي ساهم لوحده بنسبة 42% من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2008.

القطاع الاستخراجي

واصل القطاع الاستخراجي للعام السادس على التوالي أداءه الجيد حيث تزايدت قيمته المضافة من 601 مليار دولار عام 2007 إلى 800 مليار دولار عام 2008، أي بنسبة 33%. ويرجع هذا التزايد إلى ارتفاع أسعار المحروقات على المستوى العالمي.

جدول 6/1

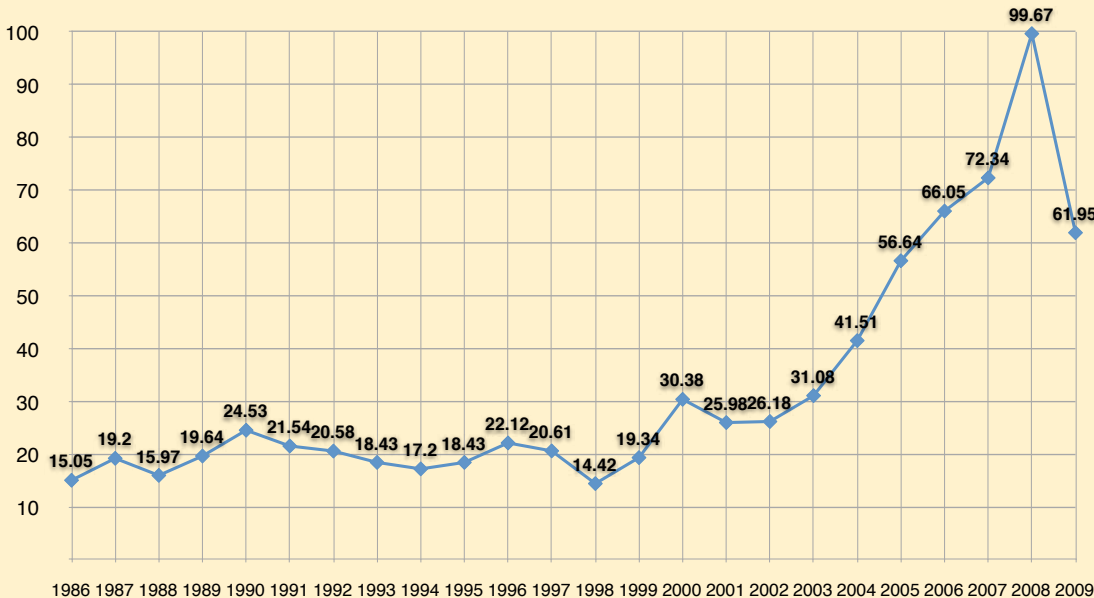
إنتاج النفط الخام لبعض الدول النفطية (ألف برميل في اليوم)

الدولة	2006	2007	2008	تغير 2008/2007
الجزائر	1,368	1,371	1,381	0.73
العراق	1,957	2,183	2,341	7.24
الكويت	2,664	2,574	2,554	-0.78
ليبيا	1,751	1,673	1,718	2.69
قطر	802	845	840	-0.59
السعودية	9,207	8,816	9,113	3.37
الإمارات	2,568	2,529	2,557	1.11
مجموع	20,317	19,991	20,504	2.57

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية (أوبك) 2010

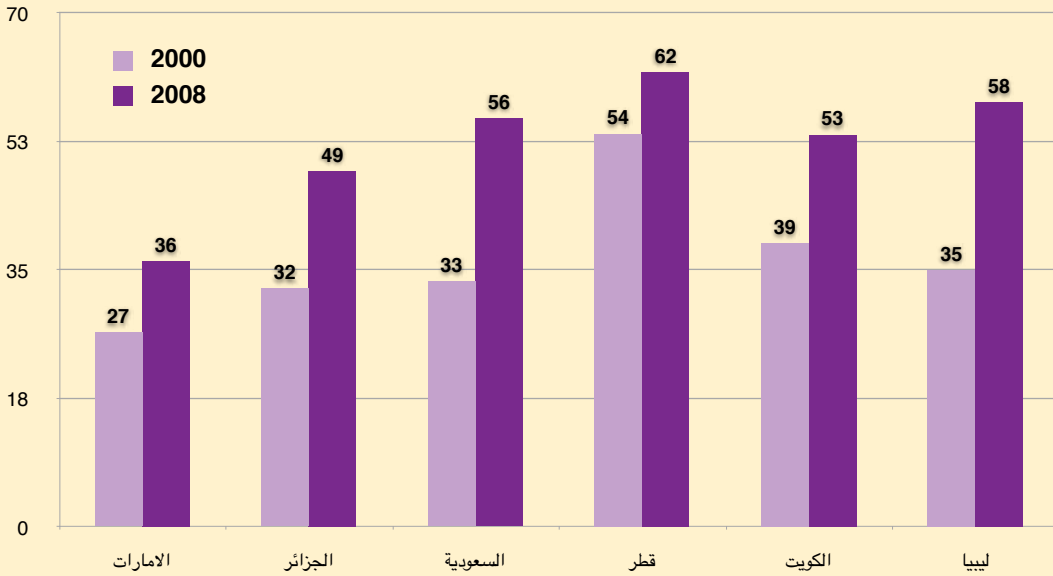
شكل 6/1

أسعار النفط البرنت
2009-1986
(دولار للبرميل)



المصدر: أوبك

مساهمة قطاع
الصناعات الاستخراجية
في الناتج المحلي
الإجمالي (%)



المصدر: حسابات من ملحق (4/2)

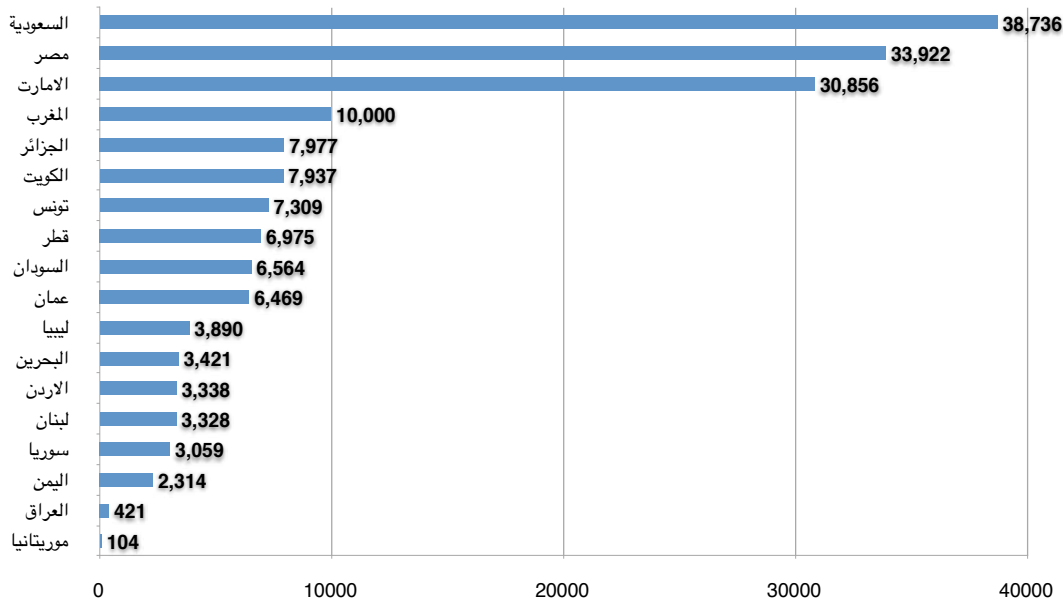
المتثلة في العرض والطلب.

أما فيما يخص إنتاج النفط الخام في الدول العربية النفطية، فقد زاد نموه في مجموعة الدول العربية فقط لمنظمة أوبك في عام 2008 بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية مسجلا 20.5 مليون برميل في عام 2008 نظير 19.9 مليون برميل في عام 2007. في حين يلاحظ انخفاض طفيف في إنتاج كل من الكويت و قطر بمعدل 0.78% - و 0.59% على التوالي مقارنة مع العام الماضي. واستمر القطاع الاستخراجي في المساهمة بشكل هام في النشاط الاقتصادي للدول العربية حيث تزايدت نسبته في الناتج المحلي

ولقد استمرت أسعار النفط العالمية في التصاعد خلال عام 2008 وبلغت بذلك مستويات قياسية غير مسبوقة خاصة خلال النصف الأول من هذا العام حيث تجاوز سعر سلة خامات أوبك حاجز الـ 150 دولارا للبرميل خلال شهر أغسطس، كما وصل المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك إلى 99.67 دولار للبرميل، وهو أعلى معدل سنوي منذ عام 1986.

ولقد كان للعوامل الجيوسياسية والاختناقات في طاقات التكرير والمضاربات وانخفاض قيمة الدولار، تأثير هام على حركة الأسعار الاستثنائية خلال السنة بالإضافة إلى العوامل المؤثرة على السوق

الناتج المحلي
الإجمالي التحويلي
في 2008 حسب
الدول (مليون دولار)



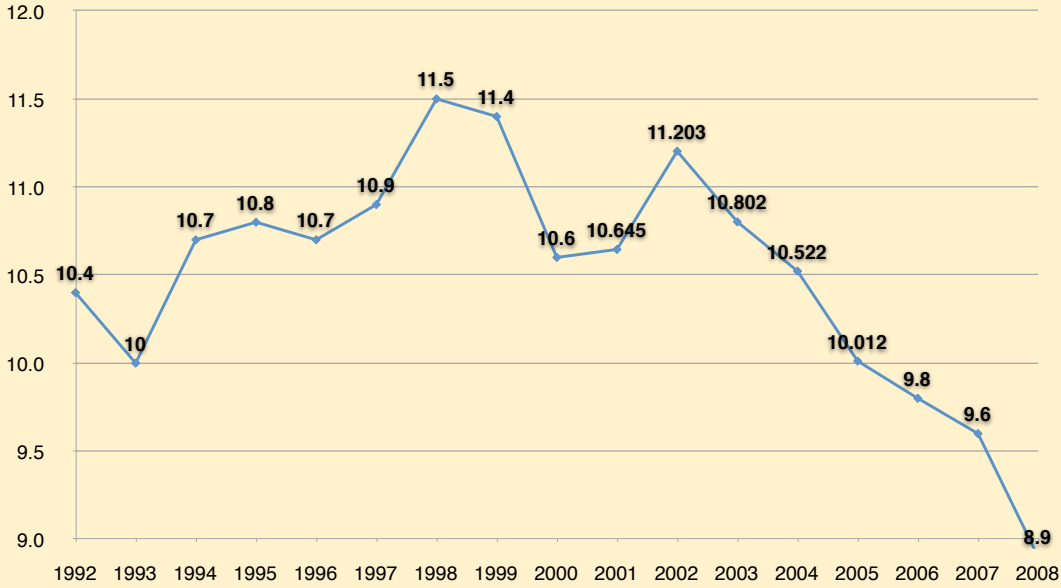
المصدر: بيانات وطنية



نظرة عامة حول أداء الاقتصاد و الصناعة في الدول العربية عام 2008

شكل 9/1

تطور نسبة القطاع الصناعي التحويلي من الناتج المحلي الإجمالي العربي (%)



المصدر: حسابات من ملحق رقم (1/1) وملحق (1/2)

الاقتصادية الهيكلية الضرورية الرامية إلى تنويع اقتصاداتها.

القطاع التحويلي

واصل القطاع التحويلي أداءه الجيد خلال عام 2008، حيث بلغت قيمته المضافة حوالي 176.6 مليار دولار مقابل 141.1 مليار دولار عام 2007، بزيادة معدلها 19% على الرغم من سوء الظروف العالمية واحتلت كل من السعودية والإمارات الصدارة حيث تمثل هذه الدول لوحدها 40% تقريبا من القيمة المضافة للصناعة التحويلية لمجموع الدول العربية، وهذا بفضل صناعاتها البتروكيماوية.

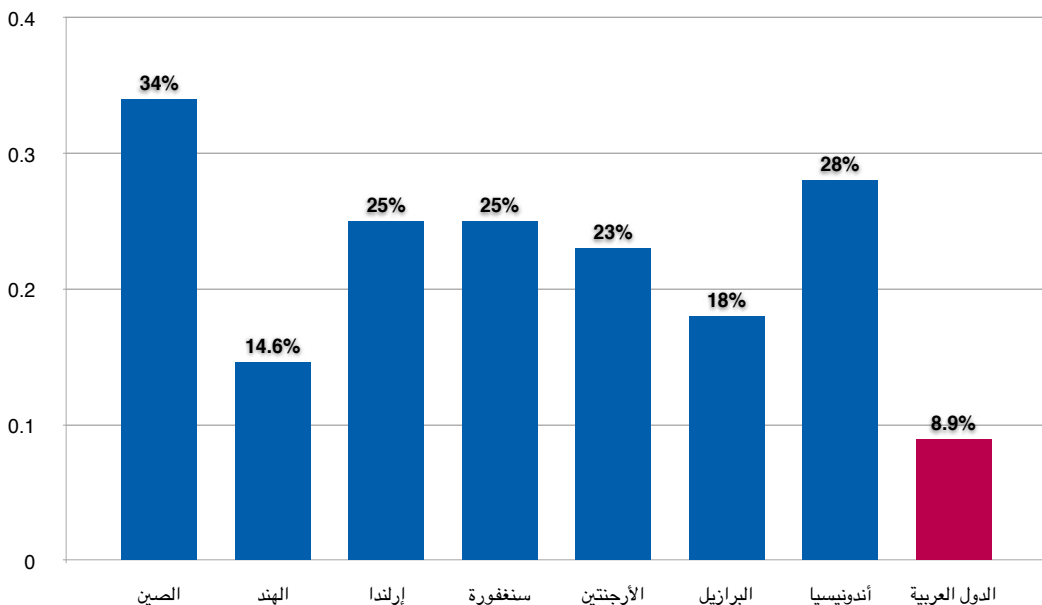
الإجمالي بنقطة مئوية، أي من 41% خلال عام 2007 إلى 42% خلال عام 2008.

كما تزايدت أهمية القطاع الاستخراجي في النشاط الاقتصادي في أغلب الدول النفطية حيث ارتفعت نسبة القطاع الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 32% عام 2002 إلى 49% عام 2008، وفي الكويت من 39% عام 2002 إلى 53% عام 2008 كما ارتفعت هذه النسبة في ليبيا من 35% إلى 58%.

ويتأكد مما تقدم أن ارتفاع عوائد النفط ضاعف ارتباط اقتصادات الدول النفطية بالموارد الطبيعية مما يندرج بتأخير الإصلاحات

شكل 10/1

حصة قطاع الصناعات التحويلية لبعض الدول في عام 2008



المصدر: قاعدة البيانات للأمم المتحدة والبنك الدولي.

و شكلت هيمنة صادرات المحروقات منذ مدة طويلة معوقا أمام نمو الصادرات التحويلية حيث لا تتجاوز نسبة هذه الأخيرة إلى إجمالي الصادرات العربية 14 %، وتعتبر حصة الصادرات التحويلية في التجارة العالمية للمنتجات التحويلية من بين النسب الضعيفة حيث تكاد لا تتجاوز 2 % حسب بيانات اليونيدو بينما تصل هذه الحصة 4,5 % في أمريكا اللاتينية و 13,5 % في الصين و 66 % في الدول الصناعية.

ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية

هناك عامل آخر يفسر ضعف الصادرات العربية ويتمثل في أن الصادرات التحويلية العربية ضعيفة التكنولوجيا. وكما يظهر في الشكل 11/1، فإن الصادرات المعتمدة أساسا على الموارد الطبيعية هي الأعلى، كما شهدت تزايدا خلال الأعوام الأخيرة مقارنة مع الصادرات التحويلية ضعيفة أو عالية الاستعمال التكنولوجي.

أما بخصوص الصادرات عالية الاستعمال التكنولوجي، فهي هامشية نسبيا ولم تشهد أية نمو خلال الفترة 2000-2005. وحسب بيانات البنك الدولي الأخيرة، لا تتجاوز نسبة المنتجات المصدرة ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي الصادرات التحويلية لمجموع الدول العربية 4 %، مما يعني أن 95 % من الصادرات التحويلية لدى الدول العربية هي ضعيفة أو متوسطة الاستعمال التكنولوجي. وإذا ما قمنا بتحليل قطري، فإن نسبة صادرات المنتجات المتوسطة وعالية التكنولوجيا في إجمالي الصادرات ضعيفة نسبيا لدى غالبية الدول العربية غير النفطية: 11,7 % في مصر و 27 % في المغرب و 31 % في تونس و 16 % في سوريا و 27 % في السعودية، بينما تصل هذه النسبة إلى 57,7 % في الصين و 74 % في المكسيك و 48 % في البرازيل (جدول 7/1).

أما بخصوص مصر، فتساهم صناعاتها المتنوعة في تحقيق قيمة مضافة هامة نسبيا كما هو مبين في الشكل 8/1.

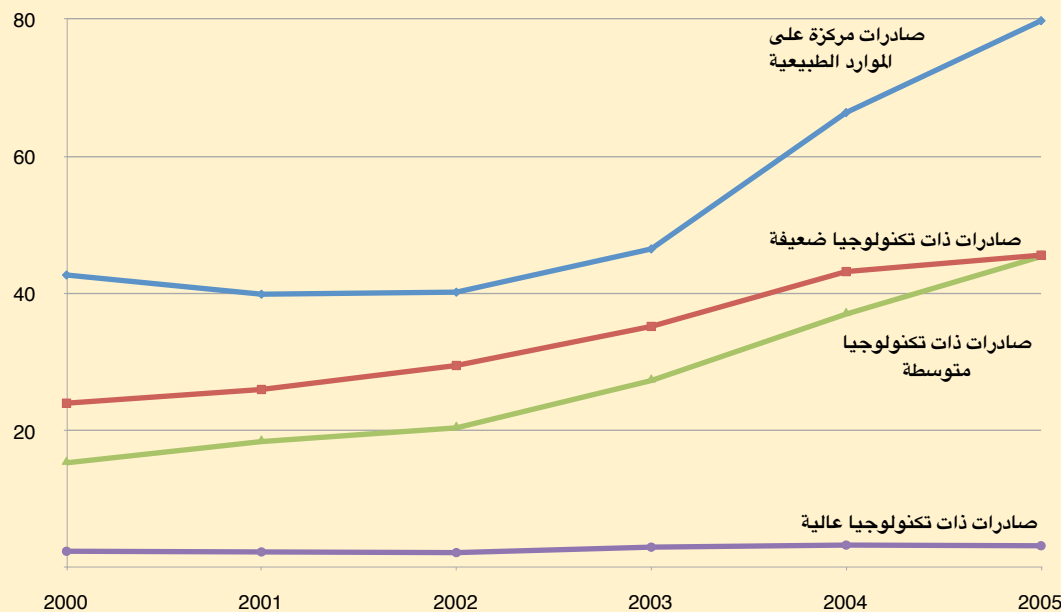
إلا أنه ومن جانب آخر، ظلت نسبة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كأقليم متواضعة حيث لم تتجاوز 9 % عام 2008 كما سجلت نسبة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا متواصلا منذ عام 2002، وذلك بسبب هيمنة حصة القطاع الصناعي الاستخراجي في الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام الأخيرة (شكل 9/1).

وعلى الرغم من تزايد نسبة نمو الاقتصادات العربية في السنوات الأخيرة، نلاحظ أن القطاع التحويلي العربي لم يستفد كثيرا من هذا الانتعاش. فبينما يمثل القطاع الصناعي التحويلي نسبة 34 % في الناتج المحلي الإجمالي في الصين و 28 % في أندونيسيا و 25 % في سنغافورة و 23 % في الأرجنتين، لم يتمكن القطاع التحويلي من تجاوز عتبة 9 % في الدول العربية كمجموعة (شكل 9/1). ويبين ضعف هذه النسبة صعوبات تحسين هيكل القطاع الصناعي التحويلي و المعوقات التي تواجهها الصناعات المصدرة في الدول العربية.

3-1 معوقات المادرات الصناعية العربية

التركيز السلبي للمادرات

تمثل قلة تنوع الصادرات العربية إحدى التحديات الكبرى التي تواجه الدول العربية حيث تمثل صادرات المحروقات 80 % من إجمالي الصادرات العربية. وتزايدت هذه النسبة في الأعوام الأخيرة من 65 % عام 2000 إلى 83 % عام 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية.



شكل 11/1

تطور هيكل المادرات التحويلية العربية (مليار دولار)



جدول 7/1

نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة/عالية في القيمة المضافة التحويلية والصادرات التحويلية (%)

نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة/عالية في القيمة المضافة التحويلية (%)		نسبة المنتجات ذات التكنولوجيا متوسطة/عالية من إجمالي الصادرات التحويلية (%)		
2005	2000	2005	2000	
33.7	39.5	11.7	19.3	مصر
25.5	24.8	27.6	23.1	المغرب
23.6	19.7	31.5	24.8	تونس
10.8	10.8	29.8	24	لبنان
21.3	25.4	37.4	49.8	الأردن
9.7	9.7	16.4	6.4	سورية
15.6	15.6	1.8	2.2	الجزائر
10	8.3	14.1	11.6	الكويت
6.7	11.9	38.7	56.3	عمان
18.2	21.6	63	37.1	قطر
54	54	27.5	21.7	السعودية
33.5	36.6	47.9	47.8	البرازيل
22.7	16.4	11.7	13.2	تشيلي
46.9	43.1	57.5	45.3	الصين
29.8	31.6	33.1	34.1	اندونيسيا
49.8	54.9	72.1	76.4	ماليزيا
45.2	44.6	74.6	75.8	المكسيك

المصدر : قاعدة المعلومات 2009 - UNIDO

التكنولوجيا العالية. فعلى سبيل المثال، حوالي 38 % من واردات الصين مكونة من التكنولوجيا العالية والتي تستخدم في الصناعات التصديرية، وبهذا فإن 23 % من صادرات الصين هي عالية الاستعمال التكنولوجي. وفي المقابل، لازالت واردات الدول العربية من المنتجات عالية الاستعمال التكنولوجي ضعيفة نسبياً (10,9 % من إجمالي وارداتها) ومعظمها موجهة مباشرة نحو الاستهلاك المحلي وقليل منها يستعمل في الصناعة التحويلية.

اتجاه الصادرات العربية نحو أسواق تقليدية وشديدة المنافسة

يمثل تركيز الصادرات في اتجاه أسواق تقليدية معوقاً آخر في وجه تنمية الصادرات. فالسوق الأوروبية تمثل 70 % من صادرات المغرب وتونس وثلاثي صادرات مصر وسوريا. إلا أن من بين التحديات التي تواجه هذه الدول العربية هي أن الاتحاد الأوروبي أصبح وجهة هامة لصادرات الصين والهند وبعض

رغم ذلك ، هناك مؤشرات إيجابية بخصوص الاتجاه المتزايد نحو تصدير منتجات متوسطة وشديدة الاستعمال التكنولوجي في كل من تونس والمغرب وقطر والسعودية، حيث تزايدت نسبة الصادرات التحويلية متوسطة وعالية الاستعمال التكنولوجي من 24,8 % عام 2000 إلى 31,5 % عام 2005 في تونس ومن 23 % إلى 27 % في المغرب ومن 21 % إلى 27,5 % في السعودية ومن 37 % إلى 63 % في قطر خلال نفس الفترة.

كما يلاحظ أيضاً أن الأردن حققت تقدماً هاماً بخصوص الاستعمال التكنولوجي حيث إن نسبة صادراتها متوسطة وعالية الاستعمال التكنولوجي هي الأعلى بين الدول العربية غير النفطية (37 %) وذلك بفضل توسع قطاع الأدوية والصيدلة.

تكمن أحد التفسيرات الإضافية لضعف الصادرات التحويلية في ضعف واردات هذه الدول من المنتجات عالية الاستعمال التكنولوجي المخصصة للصناعات التحويلية.

فأهم طريقة تسلكها الدول الآسيوية لامتلاك المعرفة والتكنولوجيا الجديدة تكمن في استيراد التجهيزات والآلات ذات

أهم الشركاء التجاريين لبعض الدول العربية غير النفطية (من إجمالي الصادرات %)

أوربا	الجزائر	مصر	الأردن	المغرب	سورية	تونس
53.9	38.2	3.6	71.9	32.3	78	
2.1	20	46	3.7	59	9.2	

المصدر: تقرير عن التجارة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مارس 2009

- تكاليف التحاليل المخبرية وتضارب نتائجها أحياناً.
- طول الوقت اللازم للاعتراف بشهادة المطابقة.
- طلب رخص الاستيراد والتصدير أحياناً.
- عدم الاتفاق على قواعد منشأ عربية تفصيلية.

القيود الجمركية و غير الجمركية

- مشكلة فرض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعرفة الجمركية (مثل: رسم الطابع، رسوم خدمات الجمارك، رسوم بيطرية، رسوم مرور، رسوم قنصلية...)
- المبالغة في رسوم التصديق القنصلي التي تفرض على شهادة المنشأ والفواتير والوثائق الأخرى المرافقة للبضائع من قبل بعض الدول، رغم إلغاء التصديق القنصلي ورسم التصديق عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 2002.

تدني القدرة التسويقية للمنتجات العربية

يشكل التسويق حلقة هامة في تمكين المنتجات العربية من النفاذ إلى الأسواق العربية والدولية. وتواجه المنتجات العربية معوقات عدة تخص أداءها التسويقي مما يحد من تنافسيتها التصديرية. ويعتمد التسويق على عمليات دقيقة تتمثل في دراسة الأسواق ومعرفة أذواق ومتطلبات العملاء والخصائص الديموغرافية للمستهلكين في الخارج. ويستلزم القيام بهذه الدراسات العلمية والاجتماعية تكاليف مادية باهضة « لا يقوى عليها الإنتاج البسيط في الدول العربية، لذلك نجد أن أغلبية المؤسسات لاتتفق على البحوث التسويقية وربما تتغاضى عنها في الكثير من الأحيان بسبب ارتفاع تكاليفها، مما يسفر عنه ضعف في العملية التسويقية وفي تنمية الصادرات»⁽⁴⁾.

كما تعاني الكثير من منتجات الدول العربية من فقدان الجودة حيث لاتتوفر على المواصفات التي تفرضها السوق العالمية مما يضعف من قدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية حيث أن الجودة أصبحت من متطلبات السلعة والمستهلك أصبح أكثر وعياً.

دول أوربا الشرقية. وكما يظهر في الشكل 12/1، فقد عدد من الدول مثل المغرب والأردن ولبنان وسوريا حصصها من السوق الأوربية، أي حوالي 19 % بالنسبة للأردن و13 % بالنسبة للمغرب و8 % بالنسبة لبنان و34 % بالنسبة لسوريا، ويعزى ذلك إلى شدة التنافسية الآتية من الصين حيث ارتفعت حصتها في السوق الأوروبي بـ280 % بين 1995 و2007، كما تزايدت صادرات منتجات الهند بنسبة 34 % في نفس الفترة⁽³⁾.

وبالتالي، هناك ضرورة بأن تنوع هذه الدول أسواقها وشركائها. وفي هذا السياق، توجد فرص أسواق كبيرة يجب استغلالها. فحسب البنك الدولي، لا تستغل الدول العربية إلا 10 % من الفرص التي تقدمها أسواق الصين والهند، كما تستغل الدول العربية قليلاً مما توفره الأسواق العربية. على سبيل المثال، تستغل مصر 18 % من الفرص التي تتيحها الأسواق العربية، أما تونس فنسبة استغلال الفرص في الأسواق العربية لا تتجاوز 9 %، كما تمثل الصادرات المغربية نحو الأسواق العربية 3.7 % فقط.

معوقات تتعلق بالبنية التجارية والخدمات اللوجيستية

كما تعاني الصادرات العربية من ضعف البنى الأساسية والخدمات اللوجيستية في مجال التجارة والمتمثلة بالنقل والاتصالات. كما تعاني من ارتفاع تكاليف النقل، وخاصة بين دول المشرق والمغرب العربي، إضافة إلى عدم توفر خطوط نقل منتظمة (برية أو بحرية). من المعوقات الأخرى التي تعوق الصادرات العربية نجد:

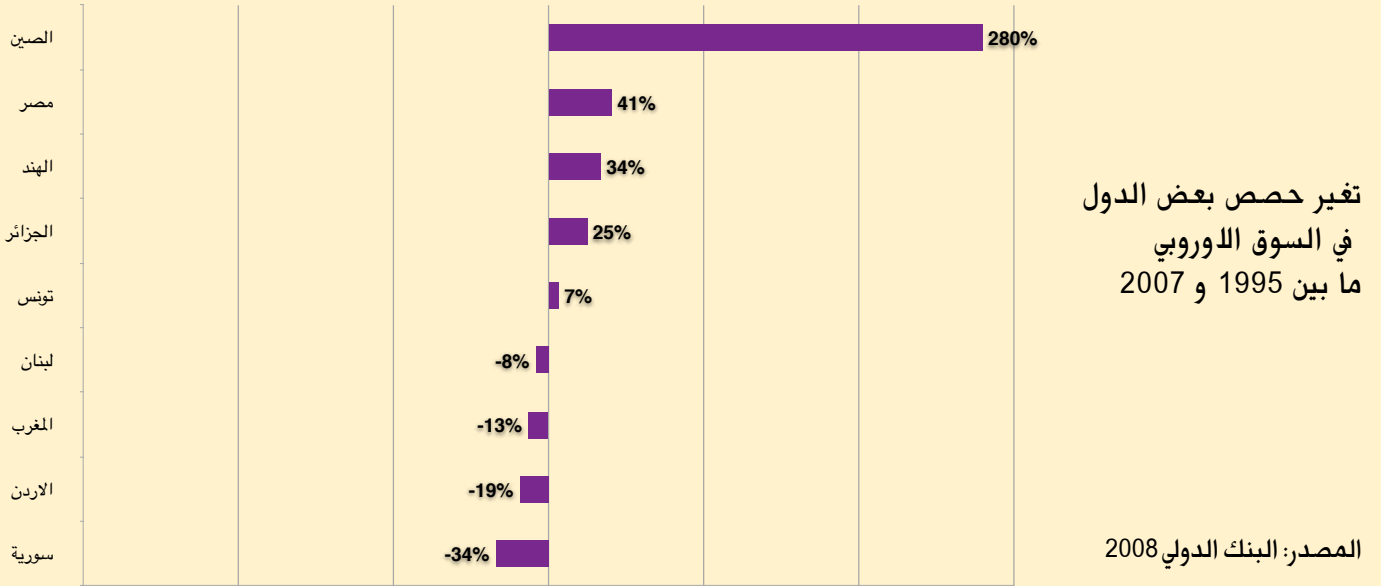
- تعدد الاجتهادات الإدارية وتضاربها أحياناً.
- التعقيد وكثرة الوثائق.
- مشاكل النقل والعبور وإجراءات فحص العينات والتخليص والتفتيش عند المعابر الحدودية.
- التشدد في الاشتراطات والمواصفات وتعددتها لنفس المنتج وتغييرها بدون إشعار مسبق أحياناً.
- التشدد في الاشتراطات والإجراءات الصحية والبيئية وارتفاع

⁽³⁾ تجدر الإشارة إلى أن حصص دول المغرب العربي تلاشت في قطاع النسيج. وفي كثير من الحالات تم تعويض هذا التراجع في تونس والمغرب بمنتجات أخرى كتركيب السيارات وأجزاء الطائرات والأجزاء الكهربائية والمنتجات التي تتطلب إنتاج كميات قليلة.

⁽⁴⁾ د.رامز الطنبور، المشاكل والمعوقات التي تواجه النهوض بالأداء التسويقي في الوطن العربي، ورقة قدمت إلى المنتدى العربي الثاني حول التسويق في الوطن العربي: الفرص والتحديات، الدوحة - دولة قطر، 2003.



شكل 12/1



نقص الكوادر البشرية المتخصصة

نشرة علمية عام 2005، في حين أنجزت جامعة هارفارد لوحدها 1545 نشرة⁽⁵⁾. كما لا زال عدد براءات الاختراع المسجلة ضعيفا مما يظهر النقص الحاصل في الابتكار وفي تنفيذ مشاريع البحث في الدول العربية.

ومن جهة أخرى، لا يزال التفاعل ضعيفا بين مراكز البحث والصناعات والسوق حيث لا يتم تسويق إلا بحوث قليلة جدا. ويبقى الوصول إلى التكنولوجيا كثيفة المعرفة بطريقة متواصلة أحد الوسائل الضرورية لتمكين المؤسسات الصناعية من تحسين جودة منتجاتها وأساليب إنتاجها وتطوير منتجات جديدة.

وتعاني الدول العربية أيضا من مشكلة هجرة العقول والكفاءات إلى أماكن توفر لها الحرية والعيش الكريم والبيئة المناسبة لممارسة البحث العلمي والإبداع.

محدودية التمويل

يمثل الحصول على التمويل وارتفاع كلفته أهم المعوقات التي تعترض الصناعات الصغيرة التصديرية. فبالرغم من عمليات الخصخصة، لا زال القطاع الحكومي يهيمن على النظام البنكي. كما تتجه معظم القروض الممنوحة نحو الصناعات الكبيرة بسبب قلة وضعف الضمانات المتوفرة لدى الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ولقد أظهرت دراسة مؤخرا للبنك الدولي حول النظام المصرفي في مصر، أن البنوك الحكومية تمنح 70% من قروضها إلى الصناعات الكبيرة بينما تستفيد الصناعات الصغيرة من 20% والتجار الصغار من 10% من مجموع هذه القروض. ونتيجة لذلك، تعتمد غالبية

يشكل العنصر البشري الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالنظر إلى بنية القوى البشرية في الدول العربية على الرغم من الفوارق التي بينها، تعاني من نقص في الخبرات الفنية والتكنولوجية ومنها المهارات المتعلقة بإدارة الأعمال والتجارة الدولية. ويعزى ذلك إلى ضعف الاستثمار في العنصر البشري بطريقة ملائمة وقلة المعاهد المتخصصة في قضايا التجارة الدولية وقوانينها. ويرجع ضعف الموارد البشرية في الدول العربية إلى عدم ملائمة منظومة التربية مع حاجيات تنمية ثقافة الريادة والمبادرة في أوساط الشباب. كما يعاني سوق العمل من قلة الكوادر المؤهلة لتمكين المؤسسات من مواكبة التطورات العالمية وتحسين طرق التسيير والتدبير والتسويق واستعمال المعلومات الحديثة وتوظيف التكنولوجيا كثيفة المعرفة.

ضعف البحث والتطوير في تنمية الصناعات التصديرية

يشكل البحث والتطوير الحلقة الأضعف في التنمية الاقتصادية للدول العربية عامة والصناعية خاصة. ويعاني هذا القطاع من ضعف الموارد المرصودة لتأسيسه وتنميته مقارنة مع الدول المتقدمة. فبينما تتفق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية والاتحاد الأوروبي 2% إلى 4% من ناتجها المحلي الإجمالي على قطاع البحث والتطوير، لا يتجاوز إنفاق الدول العربية كمجموعة 1%. ومن جانب آخر، فقد أصدرت مجموعة الدول العربية 1344

(5)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مواردها الخاصة والعائلية. وكما شهدنا من خلال هذه الدراسة أن طبيعة صادرات هذه الدول والمعوقات التي تتعرض لها تحتم عليها وبشكل عاجل تنويعا أكبر لمنتجاتها لأن المنافسة الشرسة التي تشهدها الأسواق العالمية بإمكانها أن تسبب على المدى البعيد في تقلص هذه الصناعات في هذه الدول. و عليه ينبغي وضع استراتيجيات و سياسات و برامج لتنمية حجم وهيكل الصادرات العربية على المديات القصيرة و المتوسطة و البعيدة.

4-1 توصيات لتحسين تنافسية المادرات الصناعية العربية

بناء على التحاليل السابقة، حول نقط قوة وضعف صادرات الدول العربية وأدائها، بإمكاننا أن نقترح بعض التوصيات والاستراتيجيات لتنمية الصادرات العربية حول ما يلي :

- 1- الزيادة الهامة في الإنتاج والتخصص أكثر لدى الدول العربية حسب المزايا النسبية لعرض منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية تناسب حاجيات الطلب العالمي.
- 2- تنمية تنافسية الصناعات من حيث الجودة والسعر والخدمة.
- 3- تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار في التكنولوجيا لتحسين الإنتاج والرفع من جودة المنتجات وتصميمها بما يتناسب مع المواصفات الدولية.
- 4- تعزيز الشبكات التجارية حيث لا يستطيع عدد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة تسويق منتجاتها بفعالية في الأسواق الخارجية بسبب عدم تمكنها من تأسيس علاقات تجارية مع شركائها. كما تواصل بعض الصناعات بالتعامل مع موردين اعتياديين أكثر تكلفة مما يضاعف من كلفات الاستيراد. ولذلك لابد من إنشاء شركات خاصة تقوم بتزويد المصدرين بالمعلومات التجارية وخدمات التدريب والقيام بدراسات السوق والبحث عن فرص تجارية.
- 5- أهمية الالتزام بالمواصفات القياسية الخاصة بالجودة العالمية وتوفير إمكانيات التجميع والتعبئة والتغليف والتخزين عالية المستوى.

6- تطوير الاساليب الترويجية والتسويقية للصادرات العربية عن طريق الانترنت.

7- الاهتمام بالقوى البشرية العاملة في الصناعات التصديرية خاصة في مجالات التدريب والإبداع والتسويق والإدارة والتفاوض التجاري العالمي.

8- تعزيز الحضور على مستوى الدولي في المعارض ونهج إستراتيجية الصادرات أكثر جرأة وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية (انخراط الدبلوماسيين في برامج ترقية الصادرات).

9- مواصلة الدول العربية على تعزيز صادراتها نحو الأسواق التقليدية مثل اوربا والولايات المتحدة الامريكية. لكن يجب التوجه

أيضا نحو أسواق الدول الصاعدة كالهند والصين ودول أمريكا اللاتينية مع إعطاء أهمية خاصة للسوق العربية التي يتزايد عدد سكانها وبالتالي احتياجاتها.

10- لدعم الصناعات التصديرية باستمرار يجب على الحكومات أن تقوم بشراكات مع القطاع الخاص من خلال توقيع عقود برامج تصديرية في الميادين الآتية:

- إقامة دراسات وتحليل عن تطورات الأسواق الإستراتيجية.
- تنفيذ برامج تشييط الصادرات خاصة بكل سوق.
- تقديم خدمات استشارية وتسويقية وإدارية.

11- تقديم دعم مالي خاص موجه للمصدرين للقيام بعملية تشييط صادراتهم.

تقديم الدعم المالي للصناعات التصديرية الواعدة وتقديم مزايا تفضيلية في مجال تأمين على الصادرات وتبسيط الإجراءات الإدارية والإعفاء الضريبي عند الظروف الصعبة.

12- حث الدول العربية على الالتزام بأحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من حيث الالتزام بإزالة القيود غير الجمركية، وتنفيذ نسب التخفيض المقررة في الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل وحسم الخلافات فيما بين الدول العربية لتتساقق المواقف حتى يتم استكمال بعض الموضوعات المتعلقة بين الدول الأعضاء في إطار البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

13- القيام بدراسات من طرف وزارات التجارة الخارجية ومراكز تشييط الصادرات وغرف التجارة عن الأوضاع الفعلية للأسواق والسلع المنافسة للمنتجات العربية.

14- إقامة شراكة بين وزارات التجارة الخارجية ومراكز تنمية الصادرات وزارة التعليم العالي لتكوين كوادر متخصصة في مهن التصدير كالتسويق والابتكار والتصاميم والتفاوض.

15- إصدار الدوريات والكتب والنشرات في الموضوعات المتعلقة بالتصدير من قبل المراكز التصديرية والقيام بأنشطة الدعاية والترويج للمنتجات العربية.

16- مساعدة الصناعات للقيام بفعاليات تشييط الصادرات ومشاركاتها في الفعاليات المختلفة (معارض، B2B)

17- إنشاء هيئة عربية كبرى تضم ممثلين عن كافة هيئات ومراكز التصدير في الدول العربية يوكل لها مهمة تقييم ومتابعة ودراسة الأوضاع الاقتصادية العربية بشكل دوري ومستمر، بالإضافة إلى أن تكون بيتاً للمصدر والمستورد العربي تقدم له كل الخدمات من معلومات ودراسات عن الأسواق العربية والفرص المتاحة في تلك الدول.

18- إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات خاصة بالمصدرين والمستوردين العرب في كل دولة لتسهيل عملية البحث عن المعلومات الخاصة بالعملاء والمستوردين ومواصفات السلع المعروضة من كل دول العالم والبحث عن أفضل العروض الخاصة بشراء المواد الخام والاطلاع علي أحدث نظم التعبئة والتغليف المطابقة للمواصفات القياسية العالمية ودراسة الأسواق واحتياجاتها خلال الفترات المستقبلية.